الكنيسة الكاثوليكية في مصر: من الإحسان إلى التنمية الإنسانية المستدامة

د. ماريان منير

يتناول هذا البحث التحول الذي شهدته الكنيسة الكاثوليكية في مصر في مجال العمل الاجتماعي، من نموذج الإحسان المباشر إلى نموذج التنمية الإنسانية المستدامة. ويسعى إلى توضيح مفهوم التنمية في السياق الكاثوليكي، وبيان أبعاده الاجتماعية والإنسانية والروحية، مع إبراز تجلياته العملية في الواقع المصري بواسطة مؤسسات مثل كاريتاس مصر وهيئة الإغاثة الكاثوليكية CRS. وتنطلق الدراسة من فرضية مؤداها أن العمل الخيري، على ضرورته في مواجهة الأزمات، لا يبلغ أثره الكامل إلا حين يتحول إلى مسار يقوم على التعليم والتمكين والحماية والاندماج الاجتماعي.

وتخلص الدراسة إلى أن الكنيسة الكاثوليكية في مصر تقدم نموذجًا تنمويًّا يتجاوز منطق الإعانة الآنية إلى منطق بناء الإنسان وتمكينه. ولا تتجلى قيمة هذا النموذج في حجم الخدمات المقدَّمة فحسب، بل في الرؤية التي تؤطره، والتي تنظر إلى الإنسان بوصفه صاحب كرامة وقدرة وحق. وتستمد هذه الرؤية عمقها من التعليم الاجتماعي الكاثوليكي، ولا سيما من الرسائل البابوية التي أكدت أن التنمية لا تُقاس بالنمو الاقتصادي وحده، بل بقدرتها على تنمية «كل إنسان والإنسان كله»، وعلى تحويل المحبة إلى التزام بالعدالة والخير العام والتضامن.

المقدمة

لم يكن العمل الخيري يومًا عنصرًا هامشيًّا في رسالة الكنيسة، بل ارتبط بها منذ نشأتها بوصفه تعبيرًا عن خدمة الفقير والمريض والغريب والمُهمَّش. غير أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة أعادت طرح سؤال يتجاوز حدود الإغاثة المباشرة: هل تقتصر مسؤولية الكنيسة على الاستجابة للحاجة الآنية، أم تمتد إلى تمكين الإنسان من استعادة قدرته على العيش الكريم؟ في هذا السياق، تقدم خبرة الكنيسة الكاثوليكية في مصر، ولا سيما عبر مؤسسات مثل كاريتاس مصر وهيئة الإغاثة الكاثوليكيةCRS ، نموذجًا دالًّا على الانتقال من منطق الإحسان المباشر إلى منطق التنمية الإنسانية المستدامة.

وتقوم هذه الدراسة على فرضية مفادها أن خصوصية العمل التنموي الكاثوليكي في مصر لا تعود إلى حجم الخدمات المقدمة وحده، بل أيضًا إلى الرؤية التي تؤطر هذه الخدمات وتحدد غاياتها. فهذا العمل ينطلق من تصور للإنسان بوصفه كائنًا ذا كرامة وحقوق وقدرة على الفعل، ويتحقق ضمن أطر مؤسسية متخصصة، وينفتح على الشراكات المحلية والدولية، ويستجيب لاحتياجات الفئات الهشة بعيدًا عن أي تمييز. ومن ثمّ، تُفهم التنمية

في المنظور الكاثوليكي بأنها امتداد للرحمة وليست نقيضًا لها؛ إذ تستجيب الرحمة للألم القائم، بينما تسعى التنمية إلى معالجة الشروط البنيوية التي تعيد إنتاجه.

ويرتبط هذا التحول ارتباطًا وثيقًا بما يمكن تسميته اللاهوت الاجتماعي الكاثوليكي، أي ذلك البعد من الفكر الكنسي الذي يقرأ قضايا الفقر والعدالة والعمل والكرامة الإنسانية لا بوصفها مشكلات اجتماعية محايدة فحسب، بل بوصفها أسئلة لاهوتية وأخلاقية تمسّ معنى الإنسان ودعوته ومكانه في الجماعة. فاللاهوت الاجتماعي لا يفصل بين الإيمان والعمل العام، ولا بين العبادة وخدمة الفقير، بل يرى أن محبة الله لا تكتمل إلا في محبة القريب، وأن الدفاع عن كرامة الإنسان والمشاركة في الخير العام هما من صميم شهادة الكنيسة في العالم. ومن هذا المنطلق، يصبح العمل التنموي امتدادًا عمليًّا للعقيدة المسيحية في الخلق والتجسد والخلاص: فالإنسان مخلوق على صورة الله، والمسيح اتحد بالإنسانية، والكنيسة مدعوة إلى أن تجعل هذا الإيمان حاضرًا في التاريخ عبر العدالة والرحمة وبناء المجتمع. وتؤكد خلاصة التعليم الاجتماعي للكنيسة أن الكنيسة لا تقدم حلولًا تقنية جاهزة، لكنها تقدم رؤية أخلاقية عن الإنسان والمجتمع، بينما تشدد الرسائل البابوية الاجتماعية على أن التنمية الأصيلة هي تنمية كل إنسان والإنسان كله، وأن المحبة لا تنفصل عن الحقيقة والعدالة والخير العام.

"لكي تكون التنمية أصيلة، يجب أن تكون كاملة؛ أي أن تعزز نمو كل إنسان والإنسان كله". — رسالة البابا بولس السادس، ترقي الشعوب (Populorum Progressio)

تساعد هذه العبارة على فهم التحول الجوهري في العمل الاجتماعي الكاثوليكي: فالمقصود ليس فقط أن يحصل الإنسان على خدمة أو مساعدة، بل أن تُصان كرامته وتُفتح أمامه إمكانات المشاركة والاختيار والمسؤولية. ولذلك يصبح العمل التنموي الكاثوليكي تعبيرًا عمليًّا عن الإيمان بالإنسان، لا مجرد إدارة لمشروعات اجتماعية.

نطاق البحث

من الناحية الموضوعية، يقتصر هذا البحث على تحليل التحول الذي عرفه الدور الاجتماعي للكنيسة الكاثوليكية في مصر من نمط العمل الخيري التقليدي إلى مقاربة التنمية الإنسانية المستدامة، مع التركيز على الأسس الفكرية واللاهوتية والمؤسسية التي تؤطر هذا التحول، وعلى تجلياته التطبيقية في مجالات التعليم، والتمكين، والحماية، وخدمة الفئات الهشة. كما يهتم البحث ببيان الكيفية التي أعادت بها هذه المقاربة تعريف الخدمة الاجتماعية الكنسية بوصفها فعلًا يهدف إلى بناء الإنسان وتعزيز قدرته على المشاركة والاستقلال، لا مجرد الاستجابة للحاجة الآنية.

ومن الناحية التاريخية، يتتبع البحث البدايات الحديثة للحضور الاجتماعي الكاثوليكي المنظم في مصر، ولا سيما منذ منتصف القرن العشرين، بوصفها المرحلة التي بدأت فيها الملامح المؤسسية للعمل الاجتماعي الكاثوليكي تتبلور بصورة أوضح، وصولًا إلى المرحلة الراهنة التي تزايد فيها

توظيف مفهوم التنمية المستدامة إطارًا مرجعيًّا لتوجيه العمل الاجتماعي والإنساني. ومن ثمّ، لا يتناول البحث التاريخ الكنسي العام للكنيسة الكاثوليكية في مصر إلا بقدر ما يخدم فهم تطور رسالتها الاجتماعية والتنموية.

أما من الناحية المكانية، فينحصر البحث في السياق المصري، من حيث الواقع الاجتماعي والمؤسسي الذي تتحرك داخله الكنيسة الكاثوليكية ومؤسساتها التنموية. غير أن هذا التحديد المكاني لا يفصل الخبرة المصرية عن بعدها الكنسي الأوسع، إذ تُفهم الكنيسة الكاثوليكية في مصر بوصفها جزءًا من الكنيسة الكاثوليكية الجامعة، بما تحمله هذه الجامعة من مرجعية فكرية وروحية ومؤسسية تتجاوز الحدود المحلية، وتمنح العمل الاجتماعي في مصر ارتباطًا بشبكة أوسع من التعليم الاجتماعي الكاثوليكي والخبرة التنموية الكنسية العالمية.

نبذة تاريخية عن الحضور الكاثوليكي في مصر

يمكن تتبع الحضور الكاثوليكي في مصر، بمفهومه التاريخي الأوسع، عبر مسارات متعددة ومتداخلة؛ غير أن صورته المؤسسية الحديثة تبرز بوضوح منذ الزيارة الشهيرة التي قام بها القديس فرنسيس الأسيزي إلى معسكر السلطان الملك الكامل الأيوبي في دمياط سنة 1219، في سياق الحملة الصليبية الخامسة. وقد اكتسبت هذه الزيارة قيمة رمزية كبرى في الذاكرة الفرنسيسكانية والكاثوليكية بوصفها لحظة لقاء وحوار في مناخ الحرب.

وارتبطت هذه الذاكرة لاحقًا بتعزيز الحضور الفرنسيسكاني في مصر، ثم باستقراره في القاهرة منذ القرن السابع عشر، ولا سيما مع وجود دير الموسكي الذي تشير المصادر الفرنسيسكانية إلى استقراره منذ سنة 1632. ومع القرن الثامن عشر بدأت تتشكل بصورة أوضح جماعات كاثوليكية شرقية في مصر، إلى جانب الحضور اللاتيني، ثم شهد القرن التاسع عشر خطوة مؤسسية حاسمة مع إنشاء النيابة الرسولية لمصر سنة 1839، وتنامي أدوار الرهبانيات والإرساليات الكاثوليكية في مجالات الرعاية والتعليم والخدمة الاجتماعية.

وفي هذا السياق، اتسع الحضور الكاثوليكي تدريجيًّا في المجال الصحي أيضًا، من خلال إنشاء مؤسسات علاجية وخدمية متنوعة، شملت مستوصفات وعيادات ومراكز طبية اجتماعية ارتبطت بخدمة الفئات الفقيرة والمهمشة، ولا سيما في المدن الكبرى وبعض المناطق ذات الهشاشة الاجتماعية. وفي السياق القبطي الكاثوليكي، تشير المراجع الكنسية إلى تعيين نيابة رسولية للأقباط الكاثوليك سنة 1741، ثم إلى إعادة تنظيم البطريركية القبطية الكاثوليكية في أواخر القرن التاسع عشر، مع تثبيت الكرسي البطريركي سنة 1895 وتعيين البطريرك كيرلس مقار سنة 1899.

أما في القرنين العشرين والحادي والعشرين، فقد اتخذ الحضور الكاثوليكي في مصر طابعًا أكثر تنوعًا وتنظيمًا، من خلال تعدد الكنائس الكاثوليكية ذات القانون الخاص، واتساع مؤسسات التعليم والصحة والخدمة الاجتماعية، إلى جانب أدوار هيئات مثل كاريتاس مصر، المسجلة سنة 1967، وهيئة الإغاثة الكاثوليكية التي بدأ حضورها الإغاثي في مصر سنة 1956 ثم تطور لاحقًا نحو برامج التنمية المستدامة.

وتكشف المواد التعريفية الرسمية لكاريتاس مصر عن وجود مراكز طبية اجتماعية في مناطق فقيرة بالقاهرة الكبرى، تقدم خدمات صحية واجتماعية بأسعار ميسورة، إلى جانب خدمات للأشخاص ذوي الإعاقة، ومحو الأمية، وتمكين النساء، بما يدل على تداخل الخدمة الصحية مع التنمية المجتمعية. وعلى هذا الأساس، يمكن القول إن الدور الصحي والاجتماعي للكنيسة الكاثوليكية في مصر لا يُفهم بوصفه إضافة ثانوية إلى النشاط الكنسي، بل بوصفه ترجمة عملية لمبدأ الكرامة الإنسانية، حيث تتكامل الرعاية الطبية الأساسية مع الحماية الاجتماعية والتأهيل والخدمة الموجهة إلى الجميع دون تمييز.

إشكالية البحث

تتمثل إشكالية هذا البحث في تفسير التحول الذي شهده العمل الاجتماعي للكنيسة الكاثوليكية في مصر من نموذج الإحسان المباشر إلى نموذج التنمية الإنسانية المستدامة، مع بيان الأسس الفكرية والمؤسسية التي أسهمت في هذا التحول، وقياس انعكاسه على طبيعة الخدمة المقدمة للفئات الهشة. وينبثق عن ذلك سؤال رئيس هو: ما الذي يميز النموذج التنموي الكاثوليكي في مصر عن الممارسة الخيرية التقليدية؟

أهداف البحث

- توضيح مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة في السياق الكاثوليكي.
- تحليل التحول من الإغاثة المباشرة إلى التمكين وبناء القدرات.
- إبراز الخصوصية المؤسسية والشراكات التي يقوم عليها العمل التنموي الكاثوليكي في مصر.
- بيان صلته بمبادئ الكرامة الإنسانية وأهداف التنمية المستدامة.
- الاستناد إلى نماذج تطبيقية من الواقع المصري لتفسير طبيعة هذا التحول.

منهجية البحث

يتناول هذا البحث العمل التنموي في الكنيسة الكاثوليكية من زاوية اجتماعية تحليلية، مع الاستفادة من أبعاده الروحية واللاهوتية والتاريخية بوصفها خلفية مفسرة له. ولتحقيق ذلك، يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته طبيعة الموضوع؛ إذ لا يقتصر على عرض الوقائع والبرامج، بل يسعى إلى تفسير دلالاتها وبيان الأطر الفكرية والمؤسسية التي وجَّهت التحول من الإحسان المباشر إلى التنمية الإنسانية المستدامة.

ويقوم هذا المنهج على تتبع تطور العمل التنموي الكاثوليكي في مصر، وقراءة بعض النماذج المؤسسية والتطبيقية في ضوء مفاهيم التعليم الاجتماعي الكاثوليكي ومبادئ التنمية المستدامة. كما يستند البحث إلى تحليل مضمون عدد من الوثائق والمصادر المرجعية الرسمية ذات الصلة، وبخاصة الرسائل البابوية الاجتماعية، بهدف تفسير طبيعة هذا التحول، وخصائصه، وأبعاده الاجتماعية والإنسانية.

الإطار المفاهيمي البابوي للتنمية في الكنيسة الكاثوليكية

لفهم العمل التنموي الكاثوليكي فهمًا دقيقًا، ينبغي الانطلاق من التعليم الاجتماعي للكنيسة، لا الاكتفاء بوصف الأنشطة والبرامج. فالرسائل البابوية الاجتماعية لا تطرح خطابًا أخلاقيًّا عامًا فحسب، بل تقدم رؤية متكاملة للإنسان والمجتمع والعدالة والخير العام. وفيما يلي أبرز الأفكار البابوية التي تساعد على تفسير هذا العمل وتحديد أسسه الفكرية.

تُعد رسالة ترقي الشعوب (*Populorum Progressio*)، 26 مارس 1967، للبابا بولس السادس من النصوص المؤسسة لفهم التنمية في الفكر الكاثوليكي، إذ تؤكد أن التنمية الأصيلة لا تعني مجرد تحسين الظروف المادية، بل تعني تنمية «كل إنسان والإنسان كله». ومن ثمّ، فإن العمل التنموي في المنظور الكاثوليكي لا يُختزل في تقديم المال أو المساعدات، بل يشمل التعليم، والصحة، والكرامة، والمشاركة الاجتماعية.

أما رسالة المحبة في الحقيقة (*Caritas in Veritate*)، 29 يونيو 2009، للبابا بندكتس السادس عشر، فتبرز أن المحبة لا تنفصل عن العدالة والخير العام، وأن الكنيسة كلها منخرطة في تعزيز التنمية الإنسانية المتكاملة. وتكشف هذه الرؤية أن العمل التنموي ليس نشاطًا ثانويًّا أو هامشيًّا، بل جزء أصيل من رسالة الكنيسة في المجتمع.

وفي رسالة الله محبة (*Deus Caritas Est*)، 25 ديسمبر 2005، يؤكد البابا بندكتس السادس عشر أن المحبة الكنسية تحتاج إلى تنظيم ومهنية، ولا ينبغي أن تبقى مجرد عاطفة عابرة. وتساعد هذه الفكرة على فهم الطابع المؤسسي الذي يميز عمل هيئات مثل كاريتاس وCRS، حيث تتحول الرحمة إلى ممارسة منظمة تتسم بالاستمرارية والفاعلية.

وتضيف رسالة فرح الإنجيل (*Evangelii Gaudium*)، 24 نوفمبر 2013، للبابا فرنسيس بُعدًا اجتماعيًّا واضحًا، إذ تؤكد أن الإيمان لا يكتفي بمواساة الفقراء، بل يقتضي إدماجهم في المجتمع. ومن ثمّ، تصبح التنمية وسيلة لنقل المُهمَّشين من موقع التلقي والهامشية إلى موقع المشاركة الفاعلة في الحياة الاجتماعية.

أما رسالة كن مسبحًا (*Laudato Si'*)، 24 مايو 2015، فتربط بين العدالة الاجتماعية والعدالة البيئية، وتؤكد أن قضايا الفقر لا يمكن فصلها عن قضايا الاستدامة. وبهذا المعنى، يتسع مفهوم التنمية في الفكر الكاثوليكي ليشمل البيئة، والصحة، والعدالة، والمسؤولية تجاه الأجيال المقبلة.

وأخيرًا، تؤكد رسالة كلنا إخوة (*Fratelli Tutti*)، 3 أكتوبر 2020، أن الأخوة الاجتماعية تتجاوز الحدود الدينية والقومية، وتدعو إلى خدمة الإنسان بوصفه أخًا في الإنسانية. وتفسر هذه الرؤية توجه المؤسسات الكاثوليكية إلى خدمة الجميع دون تمييز، ولا سيما الفئات الأكثر هشاشة مثل اللاجئين والمهمشين.

وتتضافر هذه الوثائق في تأكيد أن التنمية، في المنظور الكاثوليكي، ليست إجراءً إداريًّا محايدًا، بل فعل محبة منظّم بالعدالة. فالكنيسة لا تكتفي بأن تسأل: ماذا يحتاج الإنسان الآن؟ بل تضيف: ما الشروط التي تحول دون عيشه بكرامة؟ وكيف يمكن مساعدته على أن يصبح شريكًا في بناء حياته ومجتمعه؟ ومن هذا المنطلق، يمكن الانتقال من الإطار الفكري إلى السمات العملية التي تميز الخبرة التنموية الكاثوليكية في مصر.

من إغاثة الحرب إلى بناء السلام الاجتماعي: التنمية بوصفها الاسم الجديد للسلام

لا يُفهم التحول من الإغاثة إلى التنمية في الفكر الكاثوليكي بوصفه مجرد انتقال من أداة عملية إلى أداة أخرى، بل بوصفه تحولًا في فهم السلام نفسه. ففي رسالة *ترقي الشعوب* صاغ البابا بولس السادس إحدى العبارات المؤسسة لهذا التصور حين أعلن أن «التنمية هي الاسم الجديد للسلام»، وهو تعبير يكشف أن السلام لا يتحقق فقط بغياب الحرب أو توقف العنف، بل بقيام أوضاع اجتماعية أكثر عدلًا تُتاح فيها للإنسان فرص العيش الكريم، والتعليم، والعمل، والحماية، والمشاركة. ومن ثمّ، تصبح التنمية في هذا المنظور بناءً لشروط السلام داخل المجتمع، لأنها تعالج الجذور التي تنتج الفقر والتهميش والهشاشة، ولا تكتفي بتخفيف آثارها الظاهرة.

وتتجسد هذه الفكرة بوضوح في خبرة هيئة الإغاثة الكاثوليكية CRS، سواء في نشأتها العالمية أو في حضورها داخل مصر. فقد وُلدت الهيئة أصلًا في سياق الحرب العالمية الثانية، حين تأسست سنة 1943 تحت اسم *War Relief Services* لتقديم العون للاجئين والمتضررين من الحرب، وهو ما يكشف أن بدايتها ارتبطت بمنطق النجدة الإنسانية في لحظة الانهيار والنزاع. غير أن تطورها اللاحق لم يقتصر على الاستمرار في الإغاثة، بل اتجه إلى إعادة تعريف رسالتها على نحو أوسع؛ إذ أخذت تنتقل تدريجيًّا من الاستجابة لنتائج الحرب إلى الإسهام في معالجة الشروط الاجتماعية التي تجعل المجتمعات عرضةً للتفكك والحرمان. وهكذا لم تعد الهيئة معنية فقط بتقديم المعونة عند الطوارئ، بل أصبحت منخرطة في بناء مسارات للتعليم، والصحة، وسبل العيش، والحماية، والتمكين، بما يجعل تدخلها أقرب إلى بناء سلام اجتماعي مستدام منه إلى مجرد استجابة ظرفية.

ويزداد هذا المعنى وضوحًا إذا نُظر إلى المسار التاريخي للهيئة بوصفه مسارًا لتحول العمل الإنساني ذاته. فالاسم الأول للهيئة، المرتبط بالحرب والإغاثة، يعكس أولوية إنقاذ الإنسان من أخطار العنف والتشريد والجوع؛ أما تطورها المؤسسي اللاحق، واعتماد اسمها الحالي سنة 1955، فيعكسان انتقالًا من الاستجابة لنتائج الحرب إلى الاشتغال على شروط الحياة التي تمنع إعادة إنتاجها اجتماعيًّا. ومع اتساع عملها في العقود التالية إلى مجالات التنمية الريفية، والأمن الغذائي، والتعليم، والصحة، والشراكات المجتمعية، أصبحت الهيئة تمثل نموذجًا مؤسسيًّا يربط بين الإغاثة والتنمية في

مسار واحد: يبدأ بحماية الإنسان المهدد، لكنه لا يتوقف عند إنقاذه، بل يمتد إلى تمكينه من استعادة مكانه في المجتمع بوصفه فاعلًا لا مجرد متلقي مساعدة. وفي هذا المعنى، يمكن القول إن تطور هيئة الإغاثة الكاثوليكية يكشف كيف يمكن لخبرة وُلدت في أزمنة الحرب أن تنضج لتصبح أداة لبناء سلام اجتماعي قائم على العدالة والكرامة والتنمية الإنسانية الشاملة.

ومن هنا تكتسب عبارة البابا بولس السادس معناها التفسيري الكامل؛ فحين يقال إن التنمية هي الاسم الجديد للسلام، فالمقصود أن السلام الحقيقي لا يُبنى فقط بالمصالحات السياسية أو بانتهاء المواجهات المسلحة، بل أيضًا بإنشاء بنية اجتماعية تسمح للإنسان بالخروج من دوائر الفقر والجهل والإقصاء. وعلى هذا الأساس، يغدو العمل التنموي الكاثوليكي في مصر، كما يظهر في خبرات مؤسسات مثل CRS، مساهمة في صنع السلام الاجتماعي بقدر ما هو مساهمة في تقديم الخدمة. فهو لا يواجه الحاجة المباشرة فقط، بل يعمل على إعادة بناء الروابط الاجتماعية، وتعزيز القدرة على الاعتماد على الذات، وفتح المجال أمام الفئات الهشة للمشاركة والاندماج، وبذلك تتحول التنمية من برنامج اجتماعي إلى رؤية للسلام المؤسس على العدالة والكرامة الإنسانية.

الطابع المؤسَّسي المنظم بوصفه ترجمة عملية للمحبة

من أبرز سمات العمل التنموي الكاثوليكي في مصر أنه لا يقوم على مبادرات فردية أو استجابات موسمية، بل يتحرك ضمن إطار مؤسسي منظم تقوده هيئات متخصصة تمتلك برامج واضحة وقطاعات عمل محددة وفئات مستهدفة بدقة. وتُعد كاريتاس مصر مثالًا بارزًا في هذا السياق؛ إذ تُظهر موادها التعريفية الرسمية أنها تعمل عبر برامج متعددة تستهدف الفئات الأكثر هشاشة، وتشمل مجالات الإعاقة، ومحو الأمية، وتمكين المرأة، والصحة، والتمويل الصغير، وخدمة اللاجئين والمهاجرين، بما يعكس فهمًا للتنمية بوصفها عملية شاملة تتداخل فيها الأبعاد التعليمية، والاجتماعية، والاقتصادية.

وتُعد *كاريتاس الدولية* Caritas Internationalis واحدة من أوسع الشبكات الكاثوليكية العاملة في المجال الإنساني والاجتماعي على المستوى العالمي. وترجع جذور هذه الشبكة إلى تأسيس منظمات *كاريتاس* الوطنية الأولى في أوروبا منذ أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، ثم تبلور إطارها الدولي سنة 1951 مع إنشاء الكونفدرالية الدولية في روما برعاية الكرسي الرسولي. وتضم الشبكة اليوم 162 منظمة عضوًا تعمل في أكثر من 200 دولة وإقليم، وتنسق بين الاستجابة للطوارئ وسياسات التنمية والمناصرة من أجل العدالة والكرامة الإنسانية. وقد تطور دورها من تقديم الإغاثة في الأزمات إلى تبني مقاربة أشمل تشمل التنمية المستدامة، ومرافقة الفئات المهمشة، والدفاع عن الحقوق، وبناء السلام الاجتماعي، الأمر الذي يجعلها الذراع الإنسانية والاجتماعية الأبرز للكنيسة الكاثوليكية في السياق العالمي.

ويكتسب هذا الطابع المؤسسي جذره اللاهوتي من الرسالة البابوية الله محبة (Deus Caritas Est)، حيث يؤكد البابا بندكتس السادس عشر أن محبة القريب، المتجذرة في محبة الله، ليست واجبًا فرديًّا فحسب، بل هي أيضًا مسؤولية الجماعة الكنسية كلها في مختلف مستوياتها، من الجماعة المحلية إلى الكنيسة الجامعة. ويعني ذلك أن العمل الخيري الكنسي لا يجوز أن يُترك للعفوية أو للعاطفة العابرة وحدهما، بل يحتاج إلى تنظيم يضمن الاستمرارية، والفاعلية، والمهنية، واحترام كرامة المستفيدين. ومن هذا المنظور، يصبح التنظيم المؤسسي ذاته جزءًا من التعبير العملي عن المحبة، لا مجرد وسيلة إدارية لتنسيق الخدمات.

«محبة القريب المتجذرة في محبة الله هي أولًا وقبل كل شيء مسؤولية كل مؤمن، لكنها أيضًا مسؤولية الجماعة الكنسية كلها». — البابا بندكتس السادس عشر، رسالة الله محبة.

وتشير هذه التعددية المؤسسية إلى أن العمل الكاثوليكي لا ينظر إلى الفقر بوصفه مجرد نقص في الموارد المالية، بل ظاهرة مركَّبة تتداخل فيها عناصر التعليم، والصحة، والعمل، والحماية، والتمييز، وضعف الفرص. ومن ثمّ، فإن الاستجابة للفئات الهشة لا يمكن أن تقتصر على تقديم المساعدة المباشرة، بل تتطلب منظومة متكاملة من التدخلات تتعامل مع الإنسان في أوضاعه الاجتماعية المختلفة، وتربط بين الرعاية والتمكين والاندماج داخل المجتمع.

ويظهر ذلك بوضوح في البرامج المُخصَّصة للأشخاص ذوي الإعاقة، مثل برنامج SETI، الذي يعكس انتقالًا من منطق الرعاية إلى منطق الدمج والمشاركة الاجتماعية. كما يتضح في مشروعات محو الأمية، مثل Learn to be free، التي تتعامل مع التعليم بوصفه مدخلًا إلى الوعي والاستقلال. كذلك تكشف مشروعات تمكين المرأة، ومن بينها Take a Step، عن ربط واضح بين التنمية والحقوق والحماية والقدرة على اتخاذ القرار. أما برامج التمويل الصغير الموجهة إلى النساء الأكثر هشاشة، فتُبرز التحول من تقديم العون المؤقت إلى خلق فرص إنتاج ودخل. وفي مجموعها، تكشف هذه البرامج أن المؤسسية هنا لا تعني تضخم البناء التنظيمي، بل تعني القدرة على تحويل المحبة إلى تدخلات متخصصة وممتدة، تستجيب لحاجات متداخلة وتستهدف بناء الإنسان لا مجرد سد العوز الآني.

التنمية الإنسانية الشاملة كأساس فكري

لا يمكن فهم خصوصية العمل التنموي الكاثوليكي من دون الرجوع إلى مفهوم التنمية الإنسانية الشاملة في التعليم الاجتماعي للكنيسة. ففي رسالة ترقي الشعوب يؤكد البابا بولس السادس أن التنمية الأصيلة لا تُختزل في النمو الاقتصادي أو في تحسين الأحوال المادية وحدها، بل تشمل «*كل إنسان والإنسان كله*». ومن هنا يكتسب العمل الاجتماعي الكاثوليكي أساسه الفكري، لأنه يربط التنمية بالكرامة الإنسانية، والعدالة، والمسؤولية، والتضامن، ويمنحها بُعدًا يتجاوز الإدارة التقنية للمشروعات.

وقد أعاد البابا بندكتس السادس عشر في رسالة المحبة في الحقيقة (Caritas in Veritate) تأكيد هذا المعنى، حين أوضح أن «*التنمية الإنسانية الأصيلة تخص الشخص كله في كل بعد من أبعاده*»، وأن الكنيسة، في كيانها ورسالتها وممارستها لأعمال المحبة، تنخرط في تعزيز التنمية الإنسانية المتكاملة. وبهذا المعنى، لا يعود العمل الاجتماعي نشاطًا ثانويًّا إلى جانب الرسالة الروحية، بل يغدو جزءًا أصيلًا من شهادة الكنيسة في العالم.

وتتضح أهمية هذا الأساس الفكري في أنه يعيد تعريف التنمية من جذورها؛ فهي، في هذا المنظور، لا تُقاس بزيادة الموارد أو بتحسن المؤشرات الكمية فحسب، بل بقدرتها على توسيع الفاعلية الإنسانية نفسها، أي قدرة الإنسان على الاختيار، وتحمل المسؤولية، والدخول في علاقات اجتماعية أكثر تكافؤًا، والمشاركة في الخير العام بوصفه عضوًا كاملًا في المجتمع. لذلك تتجاوز التنمية الإنسانية الشاملة منطق «تقديم الخدمات» إلى منطق «بناء الأشخاص»، فتغدو رؤية أنثروبولوجية وأخلاقية قبل أن تكون برنامجًا إداريًّا أو اقتصاديًّا.

«*الكنيسة كلها، في كيانها وعملها، حين تعلن، وحين تحتفل، وحين تمارس أعمال المحبة، تنخرط في تعزيز التنمية الإنسانية المتكاملة*». — البابا بندكتس السادس عشر، المحبة في الحقيقة.

وانطلاقًا من هذا التصور، لا يُنظر إلى الفقير بوصفه مجرد حالة احتياج، ولا إلى المرأة المعيلة بوصفها مستفيدة فحسب، ولا إلى اللاجئ على أنه عبء إنساني، بل يُنظر إلى كل منهم بوصفه شخصًا يمتلك كرامة وقدرة وحقًّا في المشاركة. ومن ثمّ، تتجه برامج كاريتاس وCRS إلى التعليم، والتأهيل، والحماية، والتمكين الاقتصادي، لا بوصفها خدمات منفصلة، بل عناصر مترابطة في عملية بناء الإنسان وتعزيز حضوره الفاعل داخل المجتمع.

وتضيف رسالة كن مسبحًا (Laudato Si’) بعدًا معاصرًا إلى هذا المنظور، إذ تربط بين الفقر، والبيئة، والعدالة الاجتماعية، وتؤكد أن «*الإيكولوجيا المتكاملة لا تنفصل عن مفهوم الخير العام*». ومن ثمّ، يلتقي العمل التنموي الكاثوليكي مع المفهوم الحديث للاستدامة، غير أنه ينطلق من أساس روحي وأخلاقي يجعل احترام الإنسان وكرامته نقطة البداية في أي إصلاح اجتماعي.

وعلى هذا الأساس، لا تبدو الاستدامة في الخبرة الكاثوليكية إضافة تقنية لاحقة إلى العمل الاجتماعي، بل امتدادًا مباشرًا لفكرة التنمية الإنسانية الشاملة. فحين تُربط قضايا الفقر بالبيئة، والصحة، والتعليم، والهشاشة الاقتصادية، يصبح تحسين أوضاع الإنسان مرتبطًا أيضًا بإصلاح البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها. وفي السياق المصري، تكتسب هذه الرؤية أهمية خاصة، لأن الفئات الأكثر هشاشة غالبًا ما تتأثر في الوقت نفسه بتدني الخدمات، وضعف الفرص، والضغوط الاقتصادية، والمخاطر البيئية، والصحية. لذلك، لا يقتصر العمل التنموي الكاثوليكي على معالجة الحاجة المباشرة، بل يتجه إلى بناء شروط حياة أكثر استقرارًا وعدلًا، بما يجعل مفهوم التنمية الإنسانية الشاملة إطارًا جامعًا للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية معًا.

العمل التنموي الكاثوليكي بين المحبة والعدالة

تُظهر الرسائل البابوية أن المحبة في التصور المسيحي لا يمكن اختزالها في فعل إحسان فردي أو في مبادرة خيرية عابرة، بل ينبغي فهمها ضمن علاقتها البنيوية بمفاهيم العدالة والخير العام. ففي رسالة المحبة في الحقيقة يبيّن البابا بندكتس السادس عشر أن المحبة، وإن تجاوزت العدالة من حيث كونها فعل عطاء وتجاوز للذات، فإنها لا تنفصل عنها من حيث الأساس الأخلاقي والاجتماعي؛ إذ لا يملك الإنسان أن يمنح من عنده ما لم يعترف أولًا بحق الآخر فيما يخصه على مقتضى العدل. ومن هذا المنطلق، لا تعود الخدمة الكنسية مقصورة على منطق العطاء الطوعي، بل تتجاوز ذلك لتندرج ضمن أفق أوسع قوامه صيانة الكرامة الإنسانية، والاعتراف بالحقوق، والإسهام في بناء أوضاع اجتماعية أكثر إنصافًا.

ويكشف هذا المنظور عن فرق جوهري بين منطق الإحسان ومنطق العدالة في العمل الاجتماعي. فالإحسان، في صورته التقليدية، يستجيب لنقص ظاهر أو حاجة عاجلة، لكنه قد يظل أسير العلاقة غير المتكافئة بين معطٍ يمتلك الموارد ومتلقٍّ ينتظرها. أما حين تُفهم الخدمة في ضوء العدالة والخير العام، فإن محور الفعل الاجتماعي ينتقل من مجرد سدّ العوز إلى إعادة بناء علاقة الإنسان بالمجتمع ومؤسساته وحقوقه. وبذلك لا يعود الفقير موضوعًا للرعاية فقط، بل يصبح شخصًا يُنظر إليه بوصفه صاحب استحقاق وفاعلًا محتملًا في المجال الاجتماعي، وهو ما يمنح العمل التنموي بعدًا تحويليًّا يتجاوز أثر المساعدة المباشرة.

وفي هذا السياق يقول البابا بندكتس السادس عشر: «*المحبة تتجاوز العدالة، لأنها عطاء؛ لكنها لا تخلو أبدًا من العدالة، التي تدفعنا إلى أن نعطي الآخر ما هو له، وما يستحقه بحكم كونه وفعله*».

وفي ضوء هذا التصور، يمكن قراءة العمل التنموي الكاثوليكي في مصر بوصفه انتقالًا من منطق الإعانة المؤقتة إلى منطق التمكين المستدام. فالتمويل الصغير، ومحو الأمية، والتدريب المهني، ودعم اللاجئين في مجالات التعليم وسبل كسب الرزق، لا تُفهم في هذا الإطار على أنها مبادرات خيرية منفصلة، بل آليات عملية للاعتراف بحق الإنسان في الفرصة، والمعرفة، والعمل، والحماية، والمشاركة الاجتماعية.

ومن هنا تكتسب المؤسسية معناها الأعمق في الخبرة الكاثوليكية؛ فهي لا تدل فقط على التنظيم والكفاءة، بل تشير أيضًا إلى الانتقال من الاستجابة الفردية إلى بناء مسارات مستقرة للاندماج والاعتراف الاجتماعي. فالبرامج التعليمية، والتدريب المهني، وآليات الحماية، والشراكات المجتمعية، لا تُنتج منفعة آنية فحسب، بل تفتح أمام الأفراد إمكانات أوسع للمشاركة في الحياة العامة واستعادة الثقة بالذات وبالمجتمع. وعلى هذا الأساس، يمكن النظر إلى العمل التنموي الكاثوليكي بوصفه ممارسة تساهم في ترميم الروابط الاجتماعية التي يهددها الفقر والهشاشة، وفي تحويل المحبة من قيمة أخلاقية مجردة إلى بنية اجتماعية قادرة على صناعة الفرص وتوسيع مجال الكرامة الإنسانية.

ويعزز البابا بندكتس السادس عشر هذا المنظور حين يربط السعي إلى الخير العام بكل من العدالة والمحبة، ويرى أن الالتزام بالمؤسسات التي تخدم المجتمع يشكل «طريقًا مؤسسيًّا للمحبة» لا يقل شأنًا عن محبة القريب في صورتها المباشرة. ومن ثمّ، تتضح خصوصية مؤسسات مثل كاريتاس وCRS في كونها لا تترجم المحبة إلى استجابة وجدانية عابرة، بل إلى بنى مؤسسية وبرامج وشراكات وآليات متابعة، بما يجعلها ممارسة اجتماعية منظمة تستهدف خدمة الإنسان وتعزيز شروط كرامته على المدى البعيد.

خدمة الجميع دون تمييز

من السمات الجوهرية في العمل التنموي الكاثوليكي أنه يتجه إلى المجتمع بأسره، لا إلى أبناء الكنيسة وحدهم. ويتضح هذا البعد في تعريف كاريتاس لنفسها بوصفها شبكة كاثوليكية عالمية تخدم الفقراء والمستضعفين والمستبعدين من دون تمييز قائم على العرق أو الدين. كما يظهر محليًّا في برامج اللاجئين والمهاجرين، وفي خدمات التعليم وسبل كسب الرزق التي تنفذها هيئة الإغاثة الكاثوليكية CRS بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في مصر.

وتجد هذه السمة أساسًا قويًّا في الرسالة البابوية كلنا إخوة (Fratelli Tutti)، حيث يدعو البابا فرنسيس إلى أخوة اجتماعية تتجاوز الحدود الجغرافية والدينية والثقافية، ويؤكد أن الاعتراف بكرامة كل شخص يمكن أن يفتح الطريق إلى ميلاد طموح عالمي جديد إلى الأخوة. ومن ثمّ، فإن خدمة المسلم والمسيحي، المصري واللاجئ، الرجل والمرأة، الطفل والشاب، لا تُفهم على أنها استراتيجية اجتماعية فقط، بل تجسيد لرؤية إنجيلية ترى في كل إنسان أخًا أو أختًا.

«*بالاعتراف بكرامة كل إنسان، نستطيع أن نسهم في ميلاد طموح عالمي جديد إلى الأخوّة*». — البابا فرنسيس، رسالة كلنا إخوة.

وتوضح بيانات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أن CRS تقدم منحًا تعليمية للاجئين تساعدهم على الالتحاق بالمدارس العامة والخاصة والمجتمعية، إلى جانب دروس في اللغتين العربية والإنجليزية، وبرامج دعم دراسي، وتدريب مهني. كما توفر خدمات في مجال سبل كسب الرزق للقاصرين غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، من خلال التدريب المهني، وتنمية المهارات الشخصية، والتدريب على ريادة الأعمال، وتوفير مستلزمات بدء المشروعات الصغيرة.

وتكتسب هذه الخبرة أهميتها لأنها تكشف عن تداخل عدة خصائص في آن واحد؛ فهي من جهة تؤكد الطابع غير المشروط للخدمة، ومن جهة ثانية تقوم على شراكة دولية، ومن جهة ثالثة تربط بين الحماية والاعتماد على الذات. وبذلك لا يُعامل اللاجئ بوصفه موضوعًا للشفقة، بل بوصفه إنسانًا يحتاج إلى التعليم والفرصة والقدرة على بناء مستقبل أكثر استقرارًا.

ويفسر هذا الطابع تركيزنا على البعد الاجتماعي في العمل التنموي للكنيسة الكاثوليكية؛ فهذا العمل، على الرغم من استناده إلى خلفية روحية ولاهوتية وإيمانية واضحة، يملك قابلية عالية للحضور في المجال العام بوصفه خدمة موجهة إلى الإنسان والمجتمع، لا إلى الجماعة الكنسية وحدها. وهنا تتضح خصوصية الخبرة الكاثوليكية في مصر، إذ لا يُشترط لفهم أثرها الاجتماعي الدخول في بعدها الرعوي أو الكرازي، لأن كثيرًا من مؤسساتها يمارس دوره داخل فضاء مدني مُشتَرَك، حيث تُقاس القيمة بما يقدَّم من تعليم وحماية وتمكين واندماج، لا بالانتماء الديني للمستفيدين.

وتبرز المدارس الكاثوليكية في مصر مثالًا دالًّا على ذلك، إذ تستقبل طلابًا من مختلف الأديان والفئات الاجتماعية، بما يجعلها فضاءً تربويًّا يتجاوز حدود الهوية الطائفية إلى أفق أوسع من المواطنة والعيش المشترك. فالتعليم هنا لا يُفهم بوصفه خدمة تقنية لنقل المعرفة فحسب، بل بوصفه مسارًا لتكوين إنسان قادر على الإسهام في المجتمع، ومؤهلًا للتعامل مع الاختلاف داخل إطار من الاحترام المتبادل والمسؤولية المشتركة. ومن هذا المنظور، تصبح المؤسسة التعليمية الكاثوليكية موقعًا لإنتاج الاندماج الاجتماعي بقدر ما هي موقع للتنشئة، لأنها تسهم في بناء شخصيات قادرة على المشاركة في المجال العام دون إلغاء خصوصياتها الدينية أو الثقافية.

وعلى هذا الأساس، لا تعني خدمة الجميع دون تمييز مجرد اتساع نطاق المستفيدين، بل تعني أيضًا تبني رؤية اجتماعية تعتبر الإنسان قيمة في ذاته قبل أي تصنيف آخر. ولذلك، فإن انفتاح المؤسسات الكاثوليكية على المسلمين والمسيحيين، والمصريين واللاجئين، لا يعبر فقط عن حياد في تقديم الخدمة، بل عن تصور أخلاقي واجتماعي يرى أن الخير العام لا يتحقق إلا حين تُبنى المؤسسات على قاعدة الاعتراف المتساوي بالكرامة الإنسانية.

الشراكة مع الدولة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني

لا يمكن للتنمية المستدامة أن تُفهم بوصفها جهدًا لمؤسسة منفردة، بل بوصفها عملية تقوم على الشبكات، والشراكات، وتبادل الموارد والخبرات. ومن هذا المنطلق، يتجلى تميز العمل الكاثوليكي في مصر في قدرته على الجمع بين الحضور المحلي والامتداد العالمي؛ فهو منغرس في الواقع المصري، لكنه في الوقت نفسه مرتبط بشبكات كاثوليكية دولية ومنظمات أممية وشركاء تنمويين متعددي المستويات. فإن هذه الشراكات الكاثوليكية في مصر تتجاوز كونها قنوات تمويل لتصبح آليات بنيوية لإنتاج المعرفة المؤسسية وتعزيز المهنية؛ فالتكامل بين الجذور المحلية والامتداد العالمي يتيح نقل موارد وخبرات ومعايير مهنية ترفع جودة البرامج وتوسع نطاقها.

وتقدم هيئة الإغاثة الكاثوليكية CRS مثالًا واضحًا على هذا النمط من العمل من خلال تعاونها مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في مجالي التعليم وسبل كسب الرزق. ويؤدي هذا النوع من الشراكات الدولية إلى توسيع نطاق الخدمات وتعزيز المهنية وآليات المتابعة. كذلك تمنح

كاريتاس الدولية، بوصفها اتحادًا عالميًّا يضم 162 منظمة كاثوليكية تعمل في أكثر من 200 دولة ومنطقة، المؤسسات المحلية بعدًا عالميًّا قائمًا على تبادل الخبرات وربط المحلي بالعالمي.

ولا تنفصل هذه الشراكة عن فكرة «الخير العام» في التعليم الاجتماعي الكاثوليكي. فالخير العام، كما يوضحه البابا بندكتس السادس عشر، هو خير «كلنا»، أي خير الأشخاص والأسر والجماعات الوسيطة التي تكوّن المجتمع، والسعي إليه مطلب من مطالب العدالة والمحبة. لذلك تصبح الشراكات في العمل التنموي الكاثوليكي أكثر من مجرد آليات تمويل؛ إنها تعبير عن وعي بأن بناء الإنسان لا يتحقق بمعزل عن المجتمع ومؤسساته.

نماذج تطبيقية تبرز المميزات الكاثوليكية

إذا أريد تلخيص الخصائص المميزة للعمل التنموي الكاثوليكي من خلال نماذج تطبيقية، فإن برنامج SETI لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة يشكل مثالًا بارزًا؛ إذ لا يقتصر أثره على تقديم مساعدة مباشرة، بل يسعى إلى إعادة تشكيل العلاقة بين الشخص ذي الإعاقة وأسرته ومجتمعه، بحيث يصبح فاعلًا في التعلم والمشاركة والاندماج. ويعكس هذا التوجه تصورًا كاثوليكيًّا أساسيًّا مفاده أن كرامة الإنسان لا ترتبط بقدرته الجسدية أو بإنتاجيته الاقتصادية.

أما مشروع محو الأمية للكبار، مثل Learn to be free، فيبرز أن التعليم ليس خدمة تكميلية، بل أحد المداخل الأساسية إلى الحرية. فالأمية لا تعني نقصًا معرفيًّا فحسب، بل تعني كذلك ضعف القدرة على الوصول إلى العمل والمعلومات والحقوق. ولذلك، فإن محو الأمية يُفهم هنا بوصفه فعلًا تنمويًّا يعيد إلى الإنسان جزءًا من قدرته على الاختيار والمشاركة.

وتكشف مشروعات تمكين المرأة والتمويل الصغير عن بعد آخر لهذا النموذج، يتمثل في الانتقال من المساعدة المؤقتة إلى الإنتاج والاعتماد على الذات. فالنساء الأكثر هشاشة لا يحتجن إلى إعانة عابرة فحسب، بل إلى تدريب وثقة وفرصة ومورد اقتصادي مستدام. وعندما يتحول الدعم إلى مشروع صغير أو مهارة قابلة للتوظيف، يصبح العمل الكنسي مساهمة في إعادة تشكيل الحياة اليومية للأسرة والمجتمع، لا مجرد تخفيف مؤقت لأعبائهما.

وفي مجال اللاجئين، يظهر التداخل بين الإغاثة والتنمية بأوضح صورة؛ إذ قد يكون الدعم الصحي أو الغذائي ضرورة أولى، غير أن التعليم والتدريب المهني وسبل كسب الرزق هي التي تنقل اللاجئ من حالة انتظار المساعدة إلى إمكانية بناء حياة أكثر استقرارًا. وهذا ما ينسجم مع توجه CRS في مصر ومع عمل كاريتاس في خدمة الفئات الهشة والمهمشة.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة دون فقدان الخصوصية الكاثوليكية

يمكن ربط مشروعات الكنيسة الكاثوليكية في مصر بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، دون أن تفقد هذه المشروعات خصوصيتها الكنسية والروحية. فالبرامج التي تستهدف الفقر والتمويل الصغير ترتبط بالهدف الأول المتعلق بالقضاء على الفقر، ومشروعات التعليم ومحو الأمية ترتبط بالهدف الرابع الخاص بالتعليم الجيد، وبرامج تمكين المرأة ترتبط بالهدف الخامس، والتدريب المهني وسبل كسب الرزق يرتبطان بالهدف الثامن الخاص بالعمل اللائق، أما الشراكات مع المنظمات الدولية فتقع ضمن الهدف السابع عشر الخاص بالشراكات.

غير أن خصوصية العمل الكاثوليكي لا تكمن فقط في توافقه مع الأهداف العالمية، بل في أنه يضفي عليها بعدًا إنسانيًّا وروحيًّا. فالتنمية ليست مجرد مؤشرات أو أرقام، بل هي علاقة جديدة بالإنسان، وبخاصة الإنسان الهش. لذلك يمكن القول إن الكنيسة الكاثوليكية تقدم نموذجًا يجمع بين لغة التنمية الحديثة ولغة الكرامة المتجذرة في التعليم الاجتماعي الكاثوليكي.

وتساعد "كن مسبجًا" على تعميق هذا الربط، لأنها ترفض الفصل بين القضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. فالبابا فرنسيس يذكر أن الأزمة البيئية والاجتماعية في جوهرها أزمة واحدة معقدة، وأن البحث عن حلول يتطلب مقاربة متكاملة تكافح الفقر، وتعيد الكرامة للمستبعدين، وتحمي الطبيعة. ويمكن الاستفادة من هذا التصور في توسيع النظرة إلى العمل التنموي الكاثوليكي في مصر بوصفه قابلًا للتطور نحو مجالات جديدة، مثل الصحة البيئية، والتوعية المجتمعية، والاقتصاد المحلي المستدام، وحماية الفئات الأشد تأثرًا بالأزمات الاقتصادية والمناخية.

«*إننا لا نواجه أزمتين منفصلتين، إحداهما بيئية والأخرى اجتماعية، بل أزمة واحدة معقدة هي في الوقت نفسه اجتماعية وبيئية*». — البابا فرنسيس، في رسالة كن مسبجًا

خاتمة

تُظهر خبرة الكنيسة الكاثوليكية في مصر أن الانتقال من الإحسان إلى التنمية لا يعني الاستعاضة عن الرحمة بالإدارة، بل يعني تحويل الرحمة من استجابة عابرة إلى ممارسة منظمة ومستدامة. فالعمل الخيري يظل ضرورة أخلاقية وإنسانية في مواجهة الألم العاجل، لكنه يبلغ مداه حين يتحول إلى تعليم وتدريب وتمكين اقتصادي وحماية ودمج وشراكة مجتمعية.

وتنبع خصوصية هذا النموذج من جمعه بين رؤية إنسانية شاملة مستمدة من التعليم الاجتماعي الكاثوليكي، وطابع مؤسسي منظم يتجلى في عمل كاريتاس مصر وهيئة الإغاثة الكاثوليكية CRS، وشبكة من الشراكات المحلية والدولية، وخدمة مفتوحة للجميع دون تمييز، وتركيز واضح على

التمكين بدلًا من الاكتفاء بالإعانة. لذلك لا يمكن النظر إلى هذه الجهود بوصفها مجرد خدمات اجتماعية، بل باعتبارها مساهمة فعلية في بناء الإنسان والمجتمع.

وتمنح الرسائل البابوية هذا النموذج عمقه الفكري والروحي؛ فترقي الشعوب تؤكد أن التنمية هي تنمية كل إنسان والإنسان كله، والمحبة في الحقيقة تربط المحبة بالعدالة والخير العام، والله محبة يوضح أن المحبة الكنسية تحتاج إلى تنظيم ومسؤولية جماعية، وفرح الإنجيل يدعو إلى إدماج الفقراء في المجتمع، وكن مسبحًا يصل التنمية بالاستدامة والعدالة البيئية، وكلنا إخوة يضع خدمة الإنسان في أفق الأخوة الاجتماعية. وبهذا المعنى، يصبح العمل التنموي الكاثوليكي في مصر امتدادًا حيًّا لتعليم الكنيسة الاجتماعي، حيث تتجسد المحبة في مؤسسات، وتتحول الرحمة إلى تمكين، وتغدو الخدمة طريقًا إلى مجتمع أكثر عدلًا وإنسانية.

إن قيمة هذا النموذج لا تُقاس فقط بعدد المستفيدين أو بحجم المساعدات المقدمة، بل بقدرته على إعادة تموضع الإنسان داخل المجتمع: من متلقٍّ للمساعدة إلى شريك في الفعل، ومن محتاج دائم إلى صاحب قدرة، ومن موقع الهامش إلى موقع الحضور والمشاركة. وهنا تتجلى الرسالة الأعمق للعمل التنموي الكاثوليكي، وهي أن خدمة الإنسان لا تكتمل بإعطائه ما يحتاجه اليوم فحسب، بل بتمكينه من امتلاك أدوات الغد.

المراجع

- Appleby, R. S. (2015). *Church and society in the modern era*. Cambridge University Press.
- Caritas Egypt. (n.d.). *Our projects*. https://caritas-egypt.org/en/
- Catholic Relief Services. (n.d.). *Egypt*. https://www.crs.org/where-we-work/middle-east-north-africa/egypt
- Francis. (2013, November 24). *Evangelii gaudium*. Vatican. https://www.vatican.va/content/francesco/en/apost_exhortations/documents/papa-francesco_esortazione-ap_20131124_evangelii-gaudium.html

- Francis. (2015, May 24). *Laudato si'*. Vatican. https://www.vatican.va/content/francesco/en/encyclicals/documents/papa-francesco_20150524_enciclica-laudato-si.html
- Francis. (2020, October 3). *Fratelli tutti*. Vatican. https://www.vatican.va/content/francesco/en/encyclicals/documents/papa-francesco_20201003_enciclica-fratelli-tutti.html
- O'Keefe, M. (1992). *Catholic Relief Services: U.S. Catholic overseas aid in the twentieth century*. Orbis Books.
- Paul VI. (1967, March 26). *Populorum progressio*. Vatican. https://www.vatican.va/content/paul-vi/en/encyclicals/documents/hf_p-vi_enc_26031967_populorum.html
- Pollard, J. (2013). Catholic social action and the origins of Caritas Internationalis. *Journal of Ecclesiastical History*.
- United Nations. (n.d.). *Sustainable Development Goals*. https://sdgs.un.org/goals
- UNHCR Egypt. (n.d.). *Catholic Relief Services (CRS)*. https://help.unhcr.org/egypt/en/partners/catholic-relief-services-crs/
- Vatican. (2013, November 24). *Evangelii gaudium*. https://www.vatican.va/content/francesco/en/apost_exhortations/documents/papa-francesco_esortazione-ap_20131124_evangelii-gaudium.html

- Vatican. (2015, May 24). *Laudato si'*. https://www.vatican.va/content/francesco/en/encyclicals/documents/papa-francesco_20150524_enciclica-laudato-si.html
- Vatican. (2020, October 3). *Fratelli tutti*. https://www.vatican.va/content/francesco/en/encyclicals/documents/papa-francesco_20201003_enciclica-fratelli-tutti.html
- XVI, B. (2005, December 25). *Deus caritas est*. Vatican. https://www.vatican.va/content/benedict-xvi/en/encyclicals/documents/hf_ben-xvi_enc_20051225_deus-caritas-est.html
- XVI, B. (2009, June 29). *Caritas in veritate*. Vatican. https://www.vatican.va/content/benedict-xvi/en/encyclicals/documents/hf_ben-xvi_enc_20090629_caritas-in-veritate.html
- Pontifical Council for Justice and Peace – Compendium of the Social Doctrine of the Church, https://www.vatican.va/roman_curia/pontifical_councils/justpeace/documents/rc_pc_justpeace_doc_20060526_compendio-dott-soc_en.html